من تحقيق المقام سيدفع ما اورد بهمنانه الشبهات والاوهام قوله فاذا باع المنقول
فالثمن حبس حقه قيل اعترض عليه بانه كذلك لكنى الفرض انه بيعه لنفقة ولما
صح بيعه الاكان قصد البيع للحفظ واجيب عنه بانه لما جاز بيعه للحفظ حقيقة
فبقصده الانفاق لا يتغير تلك الحقيقة اذ لا تاثير للغرض فى تغيير الحقيقة انتهى
وفيه بحث فانه لو لم يكن للغرض تاثير لما اختلف الحكم بين اعطاء الغنى بنية
الهبة وبنية اداء الزكوة ثم قيل عارض جهة الحفظ جهة الاتلاف بالانفاق
واجيب بان الاتلاف بقدر وجوب النفقة وفى الحال لم يجب فلا تعارض وتدبر
هذا الجواب يمنع عدم وجوب النفقة فى الحال انتهى ويمكن دفعه بان
المراد بالحال حال البيع بينه المحافظ ففى هذه الحالة ليس وجوب النفقة
موجودا فى بنية وايضا وجوب الانفاق انما يتقرر اذا ظفر بمن يحتاج
اليه وذلك ربما يكون بعد البيع **كتاب العتاق** قوله اثبات القوة
قالوا الكتبى عاذكره المصنف تفسير الاعتاق واحال بيانه معنى الاعتاق
علما علم فى ضمنه كان كلامه خاليا عن شائبة التكرار قوله وازالة الملك
مطلقا لا يقال لا مناسبة وقوع كلمة التشكيك فى التعريف فان التعريف
للتمييز والتشكيك ينافى التمييز لانا نقول حاصله توقف الاعتاق على الامرين
فانه اثبات القوة بازالة الملك وازالة الملك عنده دون اثبات القوة
بازالة الرق كما هو كذلك عندهما على ما سيجئ تفصيله فى باب عتق البعض
فلا يلزم التشكيك فى مفهوم واحد بان يكون الاعتاق عبارة عن مجموع المفهوم
المشكك فيه قوله لان المملوك لا يملك اى لا يتصف بالملكية وان اتصف بوقوع
الملك عليه قوله اعتقت وانا صبى ذكره استطرادا قوله لو نوى الملكية الوقتى والوثى
عليه كان المناسب ان لا يذكر ضمير لا يملكه ويكتفى بقوله عليه وان امكن التوجيه
بارجاع الضمير فى عليه الى الصبى قوله بلا نية اى صريحا كما فى بلا نية فهو صفة

لما قبله

لما قبله او حال منه وان كان متعلقا بقوله يصح يحتاج الى التاويل
الذى مر ذكره فى نكاح تعلق حرف واحد فى باب التيمم قوله فان لفظ الاخبار
علة لقوله كانت حرا الى قوله او يا مولاى على طريقة اللف والنشر على
الترتيب على ما سيجئ قوله بوصف يملك انشاءه اى بقدر اداة قوله
كان تحقيقا كذلك الوصف فى صورة الاخبار ذلك يقتضى الكلام العاقل
بقدر الامكان قوله كذا راسكه حرة فى الهداية ٣ قوله فقال راسكه
حر وبذلك بدون حرا وفوجك فوجك حر لم يعتق ولو نوى فقال راسكه
راسى حرا وبذلك بدون حرا وفوجك فوجك حر عتق ولعل الوجه فيه ان الاول
يحتمل التشبيه بحذف اداة التشبيه بخلاف الثانى قوله كلا ملكه لا عليه قال
فى الهداية لو قال لا ملكه لا عليكه ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لا يعتق
وكذا كنايات الطلاق انتهى والظاهر ان المراد وكذا باقى كنايات العتق
فلا بد ما قيل الا لا ملكه لا عليكه من كنايات العتق كما صرح به فى الوقاية
والكافى وغيرهما والمفهوم من عطفها عليه عدم كونه منها كما لا يخفى قوله
وان نوى لهذا الوجه اشارة الى قوله فان ازالة ملكه الوقتية الخ قوله وبائنى
بفتح الباء وتشديد الياء وكذا بائنة فى تصغير المؤنث من غير اضافة
اذا الياء فيها ليست ياء المتكلم قوله وان نوى بان السلطان هذا اشارة
الى ان البائنة فى المسئلة التى قبلها ما تاثر فى العتق فانه صرح فى غاية
البيان بانه فى نحو يا بنى ويا اخى يقع العتق بالبائنة وذكر فى الكافى فى ان نحو
يا ابى ويا مالكى يعتق بالبنة قوله ولو نص عليه اى بقوله لا حجة له عليكه
بخلاف ما اذا قال هذا ابنى للاكبر سنا منه او الاصغر فقيل المفهوم
من كلام صدر الشريعة كون هذا ابنى واسطة بين الصريح والكناية
لانه صرح بعدم كونها كناية وعدم كونها صريحا يفهم من العطف كما لا يخفى
مع انه من الكناية كما هو المفهوم من جميع الكنايات وصرح به فى الكافى

Copyright ... University